

تقرير البنك الدولي
الخاص بممارسة أنشطة الأعمال
لعام ٢٠٠٩

أصدر البنك الدولي تقريره السنوي الخاص بممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٠٩ المعني ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية والتي يمكن المقارنة فيما بينها في ١٨١ بلداً - من أفغانستان إلى زيمبابوي - وعبر الوقت. وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على ١٠ مراحل من حياة منشأة الأعمال وهي:-

١. بدء النشاط التجاري
٢. استخراج تراخيص البناء
٣. توظيف العاملين
٤. تسجيل الملكية
٥. الحصول على الائتمان
٦. حماية المستثمرين
٧. دفع الضرائب
٨. التجارة عبر الحدود
٩. إنفاذ العقود
١٠. تصفية النشاط التجاري

- احتلت مصر المرتبة العاشرة في ترتيب أكبر عشرة دول قاموا بعمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة، حيث قامت مصر بعمليات الإصلاح الخاصة بالتعامل في المجالات التي تم القياس عليها والتي من ضمنها تعزيز التجارة عبر الحدود. إن ترتيب البلدان يتم على أساس عدد الإصلاحات وأثرها. يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي نفذت إصلاحات كان من شأنها تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في ثلاث أو أكثر من المجالات التي يغطيها التقرير.

- احتلت مصر المرتبة رقم ١١٤ في ممارسة الأعمال التجارية عام ٢٠٠٩ محققة بذلك تقدماً عن عام ٢٠٠٨ الذي كانت تحتل فيه المرتبة ١٢٥ وهذا يدل على تقدم ملحوظ في عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة التي تقوم بها الحكومة المصرية.

- وقد قامت كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والهند في منطقة جنوب آسيا؛ والصين وفيتنام في منطقة شرق آسيا؛ وكولومبيا، وغواتي مالا، والمكسيك في منطقة أمريكا اللاتينية؛ وبوركينا فاسو، وغانا، وموريشيوس، وموزامبيقي، ورواندا في منطقة أفريقيا بإصلاحات، حيث قامت كل من تلك البلدان بتنفيذ إصلاحات فيما لا يقل عن ٥ مجالات من تلك التي يتناولها التقرير، ونفذ كل منها بذلك ما يصل إلى ٢٢ إصلاحاً على مدى السنوات الخمس الماضية.
- كما رأت أدريجان، وكولومبيا، ومصر وجود ضرورة ملحة لتسهيل تنظيم مشاريع الأعمال المحلية.
- كانت نقطة البداية لدى الكثير من البلدان القائمة بالإصلاح هي التعلم من تجارب الآخرين. فمصر، على سبيل المثال، تطلعت إلى الهند للحصول على حلول تكنولوجيا المعلومات.
- أدخلت مصر نظام الشباك الواحد فيما يتعلق بإجراءات الاستيراد والتصدير، وتأسيس الشركات، ونفذت إصلاحات ضريبية شاملة، واستمرت في العمل على تحسين أنظمة معلوماتها الائتمانية، وعدلت قواعد الإدراج (القيد) في بورصة القاهرة.

الإصلاحات الإجرائية : ما هي المزايا؟

- من بين العقارات الواقعة في المناطق الحضرية في مصر وعددها ٢٥ مليون عقار، فإن نسبة المسجل رسمياً منها لم يزد على ٧% في عام ٢٠٠٥ وبعد مرور ستة أشهر على إصلاح السجل العقاري، ارتفعت نسبة تسجيل صكوك الملكية والعائدات بواقع ٣٩%.

١. بدء النشاط التجاري :

- احتلت مصر المرتبة الثالثة عشر بين ٤٩ دولة في عملية بدء النشاط التجاري.
- وفيما يتعلق بتبسيط إجراءات التسجيل - فقد واصلت انطلاقاً من الإصلاحات التي قامت بها في العام الماضي، العمل على تخفيض تكاليف التسجيل والحد الأدنى لرأس المال المدفوع.
- وقد قامت في السنوات الخمس الأخيرة اثنان وعشرون بلداً بتخفيض أو إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري، منها: مصر، وفنلندا، وفرنسا، وجورجيا، وهنغاريا، واليابان، والأردن، وأوروغواي، واليمن. وشهدت هذه المجموعة من البلدان بعضاً من أكبر الزيادات في نسبة تسجيل الشركات الجديدة.

٢. استخراج تراخيص البناء:

- احتلت مصر المرتبة ٦٥ فيما يتعلق باستخراج تراخيص البناء.

- وانفردت مصر بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ويهدف القانون الجديد للبناء
- تم اعتماد إجراءات حكومية جديدة للبناء، ويهدف القانون الجديد للبناء في مصر إلى تخفيض مدة استخراج تصريح البناء من خلال إنشاء نظام الشباك الواحد والالتزام بإصدار التصاريح خلال فترة نظامية لا تتجاوز ٣٠ يوما. ويقضي القانون الجديد أيضا بتقديم شهادة واحدة بشأن توصيل جميع المرافق. وكان توصيل خدمات كل مرفق من المرافق يتطلب في السابق تقديم ٣ خطابات منفصلة من البلدية.

٣. توظيف العاملين:

- لم تشارك مصر في عمليات الإصلاح الخاصة بتوظيف العاملين.
- ٤. تسجيل الملكية
- تحتل مصر المرتبة العاشرة بين أربعة وعشرين دولة المتصدرة للإصلاحات في مجال تسجيل الملكية.
- قامت مصر بتبسيط الإجراءات الإدارية وتطبيق مواعيد زمنية محددة لإنجاز المعاملات. وأسفرت هذه الإصلاحات عن اختصار فترة تسجيل الملكية بواقع ٤ شهور، حيث انخفضت من ١٩٣ إلى ٧٢ يوما.

- قامت مصر وبولندا بتطبيق إصلاحات مماثلة، وانضمت رواندا إلى ركب هذا الإصلاح في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومن شأن هذا الإصلاح الحد من عمليات الغش والاحتيال في تحديد القيمة السوقية للعقار، فضلا عن فعاليته في زيادة الإيرادات الضريبية. وبعد مرور ستة أشهر على قيام مصر بإلغاء رسم التسجيل المقرر بنسبة ٣ في المائة واستبداله برسم محدد قدره ألفين جنيه (٣٢٣ دولارا أمريكيا) ارتفعت العائدات بواقع ٣٩ في المائة .

٥. الحصول على الائتمان

- تحتل مصر المرتبة العاشرة بين ٣٢ دولة فيما يتعلق بالحصول على الائتمان .
- أصدر كثير من البلدان إجراءات حكومية تضمن للمقترضين الاطلاع على المعلومات الائتمانية الخاصة بهم. وأصدرت مصر هذه الإجراءات للمركز الخاص للمعلومات الائتمانية. وتم استحداث إجراءات حكومية تضمن قدرة المقترضين على فحص البيانات الخاصة بهم في سجلات المعلومات الائتمانية.

٦. حماية المستثمرين:

- تحتل مصر المرتبة الاثنى عشر فيما يتعلق بحماية المستثمرين.

- جعلت هيئة سوق المال في مصر تحسين متطلبات الإفصاح أولوية قصوى عندما قامت بتعديل قواعد القيد (الإدراج) في بورصة القاهرة. وتهدف هذه التعديلات إلى زيادة الشفافية قبل إبرام صفقات الأطراف ذوي العلاقة وبعدها. ويتعين حالياً خضوع هذه الصفقات للتقييم من جانب مستشار مالي مستقل قبل تنفيذها، مما يضمن اطلاع المساهمين بصورة أفضل على تفاصيلها. وتوضح هذه التعديلات أيضاً المتطلبات الخاصة بالإفصاح من خلال نشر التقارير السنوية للشركة.

٧. دفع الضرائب:

- لم يشير التقرير إلى أن مصر قامت بأية إصلاحات في هذا المجال.

٨. التجارة عبر الحدود:

- تحتل مصر المرتبة العاشرة بين ٣٤ دولة في مجال التجارة عبر الحدود.
- واصلت مصر تنفيذ إصلاحات في هذا المجال، وتتيح حالياً إمكانية إنهاء إجراءات التخليص الجمركي في مواقع الشركات المعنية، كما تقوم برصد ومتابعة أداء الهيئات الحدودية بغرض تعزيز تقديم الخدمات. قد قامت بتحسين في تحسين الإجراءات في الموانئ و الإدارة الجمركية.

٩. إنفاذ العقود:

- لم يشير التقرير إلى أن مصر قامت بأية إصلاحات في هذا المجال.

١٠. تصفية النشاط التجاري:

- لم يشير التقرير إلى أن مصر قامت بأية إصلاحات في هذا المجال.